بلغت 36 مليار دينار بمكاسب قريبة من 400 مليون دينار أمس

قفزة قياسية بقيمة البورصة السوقية

■ 5 أسهم قيادية استحوذت على 66٪ من السيولة أمس.. و25٪ مكاسب سوقية منذ بداية العام

شريف حمدي

واصلت بورصة الكويت تفاعلها الإيجابي مع قرار MSCI بترقيتها رسميا الى مصاف الأسواق الناشئة ضمن مؤشراتها مساء الاربعاء الماضي، حيث استمر نشاط الأسهم القيادية بالسوق في جلسة تعاملات أمس بشكل لافت.

وتجلى ذلك من خلال تمركز السيولة حول الأسهم المنضمة لمؤشر MSCI وخاصة أسهم مثل «بيتك» الذي استحوذ على 19٪ من إجمالي السيولة البالغة 52,8 مليون دينار بتداولات قيمتها 9,9 ملايين دينار وارتفع السهم بنسبة 1,2٪، تلاه سهم «زين» بسيولة قدرها 9,4 ملايين دينار تشكل 18٪ من الإجمالي، وأنهى السهم تعاملاته على ارتفاع 2,6٪.

كما استحوذ سهم الوطني على 7,2 ملايين دينار وهي تشكل 13,8٪ من إجمالي السيولة، وحقق السهم ارتفاعا بنسبة 0,6٪، وكذلك حظي سهم أهلي متحد بـ 10٪ من السيولة بمقدار 5,3 ملايين دينار، وحقق السهم ارتفاعا بنسبة 2,3٪، بالاضافة الى سهم الخليج الذي حقق ارتفاعا بنسبة 2٪ بعد تداولات بلغت قيمتها 2,6 مليون دينار تشكل 5٪ من إجمالي السيولة.

وعلى اثر هذا الزخم الذي تشهده الأسهم القيادية ذات القيم السعرية المرتفعة، تخطت القيمة السوقية للبورصة الكويتية حاجز 36 مليار دينار بعد أن حققت مكاسب في جلسة أمس قريبة من 400 مليون دينار، وبذلك تكون مكاسب القيمة السوقية لبورصة الكويت بلغت نحو 25٪ منذ بداية العام الحالي.

ورغم نشاط السوق وتحقيق المكاسب، إلا أن السيولة تراجعت قليلا بنسبة 7,5٪، إذ بلغت بنهاية تعاملات أمس 52,8 مليون دينار تراجعا من 57 مليون دينار في جلسة الخميس الماضي والتي تلت مباشرة الإعلان عن الترقية الرسمية لمؤشر MSCI.

وأنهت البورصة تعاملات أمس على ارتفاع جماعي لكل المؤشرات، حيث ارتفع مؤشر السوق الأول بنسبة 1,5٪ محققا 103 نقاط مكاسب إضافية ليصل الى 6973 نقطة، كما ارتفع مؤشر السوق العام بنسبة 1,1٪ بمكاسب بلغت 68 نقطة ليصل الى 6263 نقطة، في المقابل تراجع مؤشر السوق الرئيسي بنسبة 0,08٪ بخسارته 3,8 نقاط ليتراجع الى 4856 نقطة.

الإنجاز جاء في إطار الرؤية الإستراتيجية السامية للبلاد كمركز تجاري ومالي واستثماري

الغانم: ترقية البورصة تعزز موقع الكويت على الخارطة العالمية للاستثمار

علي الغانم

أشار رئيس غرفة التجارة والصناعة الكويت علي الغانم الى أن ترقية البورصة تعزز موقع الكويت على الخارطة العالمية للاستثمار وتفتح باب البورصة لاستقبال تدفقات غير نشطة يمكن أن تصل الى نحو 3,5 مليارات دولار، إضافة إلى مبالغ قد تزيد على ذلك من التدفقات النشطة.

وقال الغانم في بيان صحافي حول ترقية بيئة الاستثمار في الكويت أن أهم الانجازات الاقتصادية للكويت خلال السنوات القليلة الماضية على الأقل كانت مع إعلان مؤشرات مرغان ستانلي (MSCI) انضمام الكويت الى فئة الأسواق الناشئة ضمن ذلك المؤشر اعتبارا من مايو 2020.

واعتبر الغانم أن «الإنجاز يعكس انفتاحا واسعا في البيئة الاستثمارية للكويت ويستند الى إصلاحات كثيرة شهدتها السوق الكويتية بوقت قياسي وبكفاءات وطنية عالية، ونتيجة لذلك ارتفعت ثقة المستثمرين الدوليين».

وأوضح رئيس غرفة التجارة «ان الإنجاز جاء في إطار الرؤية الاستراتيجية السامية للكويت كمركز تجاري ومالي واستثماري، فأكد حكمتها وصوابها، وعزز الأمل بالقدرة على جعلها واقعا ملموسا».

وقال: «انه رغم أهمية الإنجاز، ورغم التحديات المكثفة التي ارتهن لها، فإن غرفة تجارة وصناعة الكويت كانت تنتظر إعلانه بدرجة عالية من الثقة، لأنها كانت تتابع بإعجاب الجهود الكبيرة والمحترفة التي كانت تبذلها فرق العمل المختلفة، والتي كان لا بد من أن تكلل بالنجاح».

وأضاف الغانم: «مع أن مسؤولية النهوض بهذه المهمة تقع بالدرجة الأولى على هيئة أسواق المال، وأن مردود هذا النجاح سيصب من خلال بورصة الكويت، فإن الإنجاز ليس مجرد ترقية للبورصة، بل هو إنجاز وطني بامتياز ينعكس إيجابا على الاقتصاد الكويتي ككل. ولهذا، فإن الغرفة تتوجه بالثناء والتهنئة لكل الجهات التي وقفت وراء النجاح، وفي طليعتها وزارة التجارة والصناعة وهيئة أسواق المال، وبورصة الكويت، والشركة الكويتية للمقاصة إلى جانب الهيئة العامة للاستثمار، ومؤسسة التأمينات الاجتماعية، وبنك الكويت المركزي. كما تتوجه الغرفة بالشكر والتقدير إلى كل القياديين الذين أشرفوا على هذه المهمة بمراحل مختلفة، وإلى كل الكفاءات التي نهضت بالمسؤولية على أفضل وجه. وتبقى التهنئة إلى صاحب الرؤية حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد».

الغانم: الإبداع والابتكار طريق البنك للمحافظة على نجاحاته

«موديز» ترفع النظرة المستقبلية لـ «وربة» إلى «إيجابية»

شاهين الغانم

أعلن بنك وربة في بيان صحافي أمس أن وكالة «موديز» للتصنيف الائتماني قامت بتثبيت تصنيفه الائتماني عند مستوى «Baa2»، وأنها غيرت النظرة المستقبلية للبنك من مستقرة إلى إيجابية.

وذكر البنك أن وكالة «موديز» قامت أيضا بتثبيت تصنيف الودائع قصيرة الأجل عند مستوى «Prime-2»، وتقييم المخاطر للطرف المقابل طويل وقصير الأجل عند «Baa1(cr)/P-2(cr)»، بالإضافة إلى التقييم الائتماني الأساسي (BCA) عند مستوى (ba3).

وأوضح البنك أن موديز غيرت النظرة المستقبلية له من «مستقرة» إلى «إيجابية»، مضيفا أن تغير نظرة الوكالة من «مستقرة» إلى «إيجابية» يعكس توقعاتها بتحسن ربحية البنك على مدار الأشهر الـ12 والـ18 المقبلة، وتحسن كفاية رأس المال، بالإضافة إلى التوقعات بأن يبقى ذلك مستقرا، لاسيما مع تحسن الربحية، واعتدال نمو الأصول.

كما أكدت الوكالة أن تثبيت التصنيف يعكس السيولة الجيدة للبنك، وجودة الأصول التي تتم إدارتها عبر التركزات الكبيرة في كلا جانبي الميزانية، مشيرة إلى إمكانية ترقية تصنيف البنك، في حالة تحسن الربحية، والزيادة أو الحفاظ على رأس المال مقارنة بالمستويات الحالية، وبالنظر إلى التوقعات الإيجابية فلا يوجد أي ضغط يدعو إلى تخفيض تصنيف «وربة».

وفي معرض تعليقه على تصنيفات «موديز» الإيجابية لبنك وربة، قال الرئيس التنفيذي في البنك شاهين الغانم نحن فخورون بتثبت تصنيفات بنك وربة الائتمانية من أعرق وكالة للتصنيف الائتماني على مستوى العالم، وهي وكالة «موديز»، وسبقه تثبيت تصنيفات البنك الائتمانية من وكالة «فيتش»، الأمر الذي يؤكد التنفيذ الفاعل لاستراتيجية البنك، الموضوعة مع ارتفاع إيراداته، وتحقيقه أفضل نسبة نمو في الأرباح في القطاع المصرفي الكويتي، مع نهاية الشهور التسعة الاولى من 2019.

وأشار الغانم إلى أن التصنيفات الائتمانية التي حصدها البنك من الوكالات العالمية، أكدت أن الأهداف الاستراتيجية لبنك وربة أثبتت اتساقها واستدامتها، وأن إدارة البنك أظهرت سجلا فعالا في تنفيذ هذه الاستراتيجية.

وأوضح الغانم أن مثل هذه التقديرات العالمية تلقى على عاتقنا كإدارة تنفيذية المزيد من المسؤوليات بالحفاظ على مستويات الخدمة المميزة التي نقدمها للعملاء، مؤكدا أن الإبداع والابتكار وخدمة العملاء المميزة طريق البنك للمحافظة على نجاحاته.

وأشاد الغانم بنموذج أعمال بنك وربة في السوق المحلي من خلال طرحه خدمات ومنتجات تكنولوجية فريدة من نوعها أثبتت جدارتها ونجاحها، ونالت ثقة العملاء بل ساعدت على استقطاب المزيد من العملاء في ظل المنافسة القوية بين البنوك المحلية، مشيرا إلى أن البنك لديه فريق إداري متخصص يتمتع بخبرات عالية في مجال الخدمات المصرفية.

ذات علاقة بالمخاطر السيبرانية

«فيتش»: المؤسسات المالية تواجه ضغوطاً تصنيفية متزايدة

محمود عيسى

قالت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني انه نظرا لاحتضان البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية للرقمنة والتحويل الرقمي المتطور للخدمات المالية لتصبح أكثر ترابطا من خلال التواصل وإقامة الشراكات، فقد أصبحت مراقبة المخاطر أكثر أهمية مع تزايد ما ينطوي عليه الإنترنت والتهديدات الأمنية الأخرى من مخاطر.

وأضافت الوكالة ان نتائج الهجمات السيبرانية لم تتضح بعد، وستتمخض في المستقبل عن تغييرات في تصنيفات البنوك أو المؤسسات المالية غير المصرفية. ومع ذلك، ستكون التصنيفات حساسة بالنسبة للتداعيات الناجمة عن الهجمات الإلكترونية التي لها تأثير كبير أو دائم على الاستقرار المالي للمصدر، أو تضر بسمعته بصورة كبيرة أو تفقده ثقة العملاء، أو تربك العمليات التجارية وتعرضها إلى غرامات أو تسويات كبيرة.

وأضافت الوكالة ان البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية تواجه مستويات متفاوتة من التعرض للهجمات الإلكترونية اعتمادا على جاذبيتها في أنظار المهاجمين كالجماعات الإجرامية والإرهابيين والمطلعين على المعلومات الداخلية والمتسللين والكيانات الحكومية.

ويتم استهداف الشركات المالية للهجمات الإلكترونية نظرا للقدر الهائل من معلومات التعريف الشخصية وبيانات صناعة بطاقات الدفع والائتمان بالإضافة إلى ترابطها النظامي وأهميتها الاقتصادية العالمية الاستراتيجية.

ويمكن في الغالب أن يحدد الحجم والمركز في السوق نوع ودرجة المخاطر السيبرانية التي قد تتعرض لها البنوك المهمة من الناحية النظامية، وفي حين تواجه هذه مخاطر أكثر تعقيدا و«ذات دوافع مالية» وأخرى مدمرة أكثر مما تتعرض له البنوك الأصغر حجما، الا ان لديها ضوابط ومصادر أكثر تطورا للتخفيف من حدة الهجمات.

وفي حين قد تكون الشركات الأصغر أقل عرضة للهجمات الكبيرة التي تواجهها المؤسسات المالية الكبيرة، إلا أنها تعتمد بدرجة أكبر نسبيا على الاستعانة بمصادر خارجية لإدارة مخاطر الإنترنت نظرا لميزانياتها المرصودة لقطاع التكنولوجيا والتي تعتبر متواضعة نسبيا.

ومع ازدياد تحول البنوك عبر الإنترنت فإن الأنشطة التجارية الأكثر عرضة لمخاطر الإنترنت تشمل الخدمات المصرفية المتفرقة والإقراض والوساطة المالية اعتمادا على حساسية المعلومات المتعلقة بها. وبالنسبة للمؤسسات المالية غير المصرفية، فإن شركات البنية التحتية في الأسواق المالية - اي البورصات والمقاصة تعد مكشوفة بشكل اكبر للمخاطر السيبرانية ذات الدوافع التخريبية بسبب الترابط مع النظام المالي الأوسع. من ناحية أخرى، فإن مقرضي المستهلكين من غير البنوك، ومديري الأصول ووكلاء الوساطة المالية معرضون أكثر للمخاطر السيبرانية ذات الدوافع المالية بالنظر إلى بيانات العميل المعنية.

ويمكن للشراكات مع شركات التكنولوجيا المالية - fintech – أن ترفع درجة تعرض المؤسسات المالية للهجمات الإلكترونية، لأنها توفر المزيد من نقاط الدخول لاقتحام المواقع الإلكترونية و/أو بيانات العميل و/أو البنية التحتية المالية. يمكن أن يتيح الاعتماد الأكبر على الغير اقتحام البيانات الحساسة خارج نطاق السيطرة المباشرة للبنوك. ان التقنيات الحديثة مثل الرقمنة والروبوتات والقياسات الحيوية والذكاء الاصطناعي والحوسبة المتقدمة كانت مفيدة في إدارة وكبح جماح المخاطر السيبرانية، إلا انها مع ذلك، زادت أيضا من احتمالات تعرض الشركات للمخاطر الإلكترونية وغيرها من المخاطر الأمنية من خلال فتح قنوات جديدة لقراصنة الانترنت.

وفي الختام، تتوقع فيتش أن تواجه المؤسسات المالية مزيدا من التدقيق في ضوء التشريعات المقترحة في الكونغرس وزيادة تركيز المشرعين في البنوك على مخاطر الإنترنت في تقييماتهم للسلامة. وقد تجلى ذلك من خلال مكتب المراقب المالي للعملة، الذي أبرز في تقريره نصف السنوي الحاجة إلى تحديث أنظمة التكنولوجيا الحالية لمواجهة تهديدات الأمن السيبراني المستمرة.

البنك سيواصل النمو.. والتحول الرقمي كلمة السر

«QNB»: 63 مليون دينار أرباح «بوبيان» المتوقعة في 2019

علاء مجيد

أصدر بنك قطر الوطني (QNB) أولى تقاريره البحثية التي تناولت بنك بوبيان مع بدء تغطية سهم البنك، مؤكدا أن البنك سيواصل النمو خلال السنوات الخمس 2018 ـ 2023 متوقعا أن يحدث ذلك بمتوسط نمو سنوي في صافي الأرباح تبلغ 14,9٪ بدعم من توقع استمرار نمو دخل الفوائد بمتوسط سنوي يصل الى 8,1٪ خلال الفترة نفسها وكذلك نمو الدخل من غير الفوائد مع توقع ثبات المخصصات عند مستوياتها الحالية.

وأشار التقرير إلى انه وفي حالة تراجع المخصصات ومعدل التغطية عن المستويات الحالية ستتغير التوقعات المستقبلية بشكل ايجابي ما يؤثر على توقع سعر السهم الذي رأى التقرير أنه يعتبر مرتفعا عند مستوياته في الوقت الحالي.

وقارن التقرير بين توقعات النمو وما حققه البنك من طفرة كبيرة خلال السنوات الخمس الماضية، حيث حقق أكثر من 30٪ نموا سنويا في الأرباح و17,1٪ نموا سنويا في محفظة القروض، وذلك بفضل التحول الرقمي الذي تفوق به على أقرانه في استهداف شريحة الشباب من العملاء وهو ما سيدعم استمرار نموه المستقبلي، حيث نجح بنفس سياساته في السابق بتحقيق نمو في حصته السوقية من القروض من 3,5٪ في 2010 إلى 8,5٪ في 2018، متوقعا أن تستمر محفظة القروض في النمو بمعدل سنوي 11,5٪ في المتوسط حتى 2023.

وتوقع التقرير ارتفاع الإيرادات من 146 مليون دينار في 2019 الى 158 مليون دينار بحلول 2020 ثم الى 176 مليون دينار بحلول 2021، واخيرا بحلول 2022 فمن المتوقع ان تصل ايرادات البنك الى 198 مليون دينار بحلول 2023.

كما توقع التقرير نمو الأرباح بشكل ملحوظ في السنوات القادمة بفضل نمو القروض بنسبة 14٪ بنهاية 2019، فمن المتوقع ان تصل الأرباح الى 63 مليون دينار في 2019 بعد ان كانت 56 مليون دينار في 2018، وبحلول 2020 فمن المتوقع ان تصل الأرباح الى 71 مليون دينار، وكذلك 81 مليون دينار بحلول 2021، واخيرا تصل الى 91 مليون دينار بحلول 2022.

وأشار التقرير الى ان العائد على حقوق مساهمي البنك وصل الى 13,6٪ في 2018 بمعدل يتفوق على متوسط العائد على حقوق المساهمين للقطاع المصرفي وقد يصل الى 14,2٪ في 2019 و11,1٪ بحلول 2020 وقد يصل بحلول 2021 الى 12٪ وقد يصل الى 12,7٪ بحلول 2022.

وأشار التقرير الى ان السهم لا يزال يتداول في مضاعفات مقبولة بمكرر ربحية متوقع 30,3 مرة في 2019 على الرغم من ان مكرر الربحية في العام الماضي كان 34,4 مرة وبحلول 2020 سيكون مكرر الربحية المتوقع 26,9 مرة وقد يصل الى 23,2 مرة بحلول 2021.

يذكر ان بنك بوبيان اعلن عن تحقيق ارباح صافية بنهاية 9 اشهر من عام 2019 بلغت 45 مليون دينار بنسبة نمو 12٪ مقارنة بالقترة نفسها من العام الماضي وبربحية سهم 15,25 فلسا مقارنة بـ 14,20 فلسا. وحددت السعر المستهدف لسهم بنك بوبيان عند 538 فلسا.

«التجارة»: إصدار 1478 ترخيصاً للشركات نوفمبر الماضي

أعلنت وزارة التجارة والصناعة إصدار 1478 ترخيصا للشركات عبر مركز الكويت للأعمال خلال نوفمبر الماضي.

وقالت التجارة في بيان صحافي إن التراخيص المذكورة تنوعت بين 1394 ترخيصا لشركات الأشخاص و23 ترخيصا للشركات الحرة المتناهية الصغر و61 ترخيصا للمركبات المتنقلة.

وأضافت أن «النافذة الواحدة» تلقت 4088 طلبا لتأسيس شركات الأشخاص اعتمدت منها 2755، مبينة انه تم تأسيس 921 شركة، وجار تأسيس 1681 أخرى، مبينة أنها تلقت 2121 طلبا لترخيص شركات الأشخاص أصدرت منها 1394 ترخيصا وهناك 646 قيد الإصدار.

وذكرت انها تلقت 144 طلبا لتأسيس الشركات الحرة المتناهية الصغر اعتمدت منها 78 طلبا، موضحة أنه تم الانتهاء من تأسيس 26 وجار تأسيس 51 شركة من الطلبات، في حين تلقت 31 طلبا لترخيص الشركات الحرة المتناهية الصغر أصدرت منها 23 طلبا وجار إصدار 8 طلبا.

وأضافت «التجارة» أنه تم اعتماد 258 طلبا من أصل 337 تلقتها النافذة الواحدة لتأسيس شركات وتراخيص المركبات إذ تم تأسيس 66 منها وجار تأسيس 188 شركة.

وبينت أنها تلقت 176 طلبا لتراخيص المركبات المتنقلة أصدرت منها 61 ترخيصا وجار إصدار 115 ترخيصا.

من جهة أخرى، كشفت «التجارة» عن عقد 165 جمعية عمومية في نوفمبر الماضي، مشيرة إلى أن 29 شركة قدمت بياناتها المالية المنتهية في 21 ديسمبر 2018، و3 عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017، و25 شركة عن قدمت بياناتها المستحقة لعام 2019، فيما أصدرت 8 شركات مذكرات زيادة وتخفيض، مشيرة إلى تصفية شركة واحدة وتمديد التصفية لثلاث.